

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/134/Add.1
E/CN.4/Sub.2/2001/3/Add.1
7 March 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك سياسات التمييز والعزل العنصريين، في جميع البلدان، وخاصة في البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة: تقرير اللجنة الفرعية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨(د-٢٣)

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من رئيس وزراء
توغو إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

نحيطكم علماً باستلامنا تقرير لجنة منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بشأن ادعاءات منظمة العفو الدولية الذي تفضلتم في إطلاعنا عليه. وبعد تحليل مضمون التقرير، تبين أنه تقرير مغرض وضعته لجنة تجاوزت حدود الولاية المسندة إليها وبات معروفاً أن بعض أعضائها لهم ارتباطات بمنظمة العفو الدولية.

وعليه، تعلن حكومة توغو رفضها التقرير. ومن الثابت أن ادعاءات منظمة العفو الدولية لا أساس لها وأن هذا التقرير هو تلفيق سياسي هدفه الإساءة إلى حكومة توغو وشعبه.

وللتدليل على ذلك، نضع أمامكم رسالتين وجههما السيد غيلكرست أولمبيو إلى السيد بيير سانيه فيما يتعلق بإعداد تقرير منظمة العفو الدولية، وفيما يتعلق بالعمولات التي دفعها السيد أولمبيو إلى الأمين العام لمنظمة العفو الدولية.

ومن الجدير بالملاحظة أنه، على الرغم من كل نفي السيد غيلكرست أولمبيو، فلا يسعه إنكار أنه هو صاحب الرسالتين المذكورتين، حيث إن خبراً من الولايات المتحدة محلفاً في خط الكتابة قد شهد بأن السيد غيلكرست أولمبيو هو الموقع على الرسالتين.

وتفضلوا، السيدة المفوضة السامية، بقبول فائق اعتباري.

(التوقيع) مسان آغبوممي كودجو

رئيس الوزراء

المرفقات:*

- ١ - رد حكومة توغو
- ٢ - رسالتين من السيد أولمبيو إلى السيد بيير سانيه
- ٣ - شهادة الخبر في خط الكتابة من الولايات المتحدة

* يرد المرفقان ٢ و ٣ مستنسخين بالصيغة التي وردا بها، باللغة الانكليزية والفرنسية فقط.

المرفق الأول

رد حكومة جمهورية توغو على تقرير لجنة التحقيق الدولية لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بشأن اتهامات منظمة العفو الدولية

تقرير حكومة توغو بشأن قضية منظمة العفو الدولية

١- تقرير منظمة العفو الدولية

نشرت منظمة العفو الدولية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ تقريراً يتضمن أكاذيب فاضحة يشكك في سلطات توغو ويتهمها بارتكاب أفعال همجية. وقد وردت أكثر الاتهامات خطورة في التقرير في جزئه الذي تناول فترة الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

فقد ورد في التقرير، على وجه الخصوص، ما يلي:

"في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية وبعد إعلان النتائج، أعدم مئات الأشخاص، من بينهم عسكريون، بلا محاكمة. ووجدت جثث على شواطئ توغو وبنن، كما شوهدت جثث في عرض البحر أمام سواحل بنن خلال فترة لا تقل عن أربعة أيام".

٢- الظروف السياسية

من الجدير بالإشارة أن منظمة العفو الدولية قد تعمدت نشر تقريرها يوم وصول ميسري الحوار فيما بين الفصائل التوغولية إلى لومي.

وكان الغرض من ذلك محاولة شل الحوار الذي تعارضه الزمرة الارهابية المعارضة التي يرأسها غيلكرست أولمبيو، خلافاً لسائر أحزاب المعارضة. هذه الحقيقة وحدها تكفي لإثبات التواطؤ بين واضعي التقرير، لا سيما الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، السيد بيير سانيه، من جهة، والسيد غيلكرست أولمبيو من الجهة الأخرى. وجرى تواطؤ مماثل، أثناء فترة انتخاب رئيس الجمهورية، بين السيد غيلكرست أولمبيو والجمعية الأوروبية للإعلام الإقليمي، وهي هيئة فرعية من هيئات الاتحاد الأوروبي تتولى مراقبة الانتخاب. وكان رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، السيد ميشيل روكار، قد أدان ذلك التواطؤ.

٣- الدعوى القضائية والتحقيق

قامت حكومة توغو، منذ نشر تقرير منظمة العفو الدولية، برفع دعوى قضائية على واضعي التقرير والمتواطئين معهم.

كما فتح تحقيق قضائي بشأن الجرائم المزعوم ارتكابها.

وقامت قوة الدرك الوطنية، في إطار عملية التحقيق، بتفتيش كل الشواطئ، مما أثبت عدم صحة أي من الادعاءات الواردة في التقرير.

وفما يتعلق بشكوى وزارة الدفاع، أصدر قاضي التحقيق الأول في ٧ و ١٤ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٩ أحكاماً بتجريم أربعة أشخاص لتواطئهم على الاعتداء على الشرف ونشر أنباء كاذبة والتحريض على العصيان. وعلاوة على ذلك، بين الأشخاص الذين تم التحقيق معهم أنهم، وإن كانوا قد روجوا إشاعات لإدراجها في تقرير منظمة العفو الدولية، فإنهم لم يتحدثوا قط عن أية وفيات مزعومة في التقرير.

وعندما وجه إلى أولئك الأشخاص السؤال التالي:

"يرد في تقرير منظمة العفو الدولية أنه قد عثر على مئات الجثث في شواطئ توغو وبنن، فما رأيكم في ذلك؟"

فقد أجابوا في ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ بما يلي:

ضحك السيد غاييبو ثم قال:

"إنني لم أسمع عن ذلك قط".

أما السيد تنغوي، فقال:

"مئات الجثث! إن هذا يبدو لي وكأنه قصص خيال علمي. ولم يحدث تجمعهم؟ أنتم تعلمون بمشكلة التجمهر في توغو. إننا مولعون بالجثث. مئات الجثث الهامدة دون استحابة من الجمهور؟ إن سكان المدينة كافة كانوا سيلزمون بيوتهم من أجل الجنازات".

أما شخص آخر تم استجوابه هو المدعو برايس سانتانا، فقد قال:

"طلب إلينا السيد تنعوي كذلك تلفيق أنباء عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

"وهكذا تم تسليم أعضاء منظمة العفو الدولية وثيقة قمنا بصياغتها في هذه الأوضاع. واستولت الشرطة بعد ذلك على هذه الوثيقة، التي تضمنت العبارة التالية: 'يجري العثور منذ بعض الوقت على جثث على ساحل توغو'.

"أعتقد أن أعضاء منظمة العفو الدولية المتواطئين مع غيلكرست أولمبيو قد زادوا هذا النبأ المغلوط تشويها بما زعموه عن العثور عن مئات من الجثث.

"إننا لم نتحقق من صحة الأنباء المنشورة هذه.

"إنني أعلم أنه، منذ مجيء غايتان موتو من منظمة العفو الدولية إلى لومي، نام الليلة الأولى عند السيد اغنينيفي الذي كان صاحبه في توكوين فوييتي.

"ثم توجه بعد ذلك إلى فندق لو بينان، لكننا كنا مكلفين بالبقاء معه وتزويده بملفاتنا الصحفية كيما يستخدمها في تقريره ضد توغو.

"تبين لي أثناء هذه اللقاءات أن السيد سانيه كان صديقا لغيلكرست أولمبيو، الذي كان قد التقى به عدة مرات وكان يؤيد أفعاله.

"لقد أعددنا عدة زيارات للسيد موتو إلى داخل البلد. وطلبنا، من أجل ذلك، إلى بعض السكان أن يقولوا إنهم قد وقعوا ضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان. ثم، أخذ هؤلاء السكان يكررون هذه الإدعاءات أمام السيد موتو. أما أنا، فقد أخذت مندوبي منظمة العفو الدولية إلى محافظة البحيرات، بينما أخذهم السيد تنغي إلى نوتسيه".

وقد، بين التحقيق القضائي ما يلي:

- أن الوقائع التي سردتها منظمة العفو الدولية غير صحيحة؛
- أن تقرير منظمة العفو الدولية هو نتيجة تواطؤ جرى بين القائمين على المنظمة المذكورة وبعض زعماء المعارضة الارهابية، لا سيما غيلكرست أولمبيو.

٤ - الشهادات الدولية المتطابقة التي أدلى بها المراقبون والصحفيون

يؤكد التحقيق أقوال جميع المراقبين والصحفيين الذين كانوا متواجدين في لومي أثناء انتخاب رئيس الجمهورية.

ولا يؤيد أي منهم أقوال منظمة العفو الدولية. فقد أكدوا جميعاً أن الانتخابات قد سادها الهدوء والسكينة، وأنهم لم يسمعوا البتة أحداً يتحدث عن تلك الوفيات المزعومة. وهو ما أكدته كذلك الصحفي المتخصص في الشؤون الأفريقية، ستيفن سميث، في صحيفة ليبراسيون.

أما رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد جاك شيراك، فقد صرح أثناء زيارة له إلى لومي في تموز/يوليه ١٩٩٩ أن تقرير منظمة العفو الدولية كان نتيجة افتعال.

٥ - طلب توغو إنشاء لجنة تحقيق

في ضوء ذلك، كان يتعين إجراء محاكمة في لومي لمقاضاة القائمين على منظمة العفو الدولية.

إلا أن رئيس جمهورية توغو، السيد اغناسينغبه إيادوما، قد دعا إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مما يشهد على حسن نواياه ورغبته في إحقاق الحقيقة بما لا يرقى إليه الشك.

وبعد أن تم تحديد ولاية اللجنة، تم تشكيلها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد أعلن عن ذلك في بيان مشترك صدر عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويرد في البيان المشترك أن اللجنة قد أنشئت بمبادرة من توغو.

٦ - ولاية اللجنة

كلفَت اللجنة بالتحقق فيما إذا كان للدعاءات التالية الواردة في تقرير منظمة العفو الدولية أساس من الصحة أم لا:

"في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أثناء حملة الانتخابات الرئاسية وبعد إعلان النتائج، أعدم مئات الأشخاص بلا محاكمة، من بينهم عسكريون. وعثر على جثث على شواطئ توغو وبنن، كما شوهدت جثث في عرض البحر قبالة سواحل بنن طيلة فترة لا تقل عن أربعة أيام".

٧- تكوين اللجنة

إن اللجنة مكونة على النحو التالي:

الرئيس: السيد محمد حسن آباكار (تشاد)؛

الأعضاء: السيد باولو سيرجيو بينايرو (البرازيل)؛
السيد إيساكا سونا (النيجر).

وساعد هذه اللجنة فريق مساندة. وكان تكوين هذا الفريق موضع ملاحظات من جانب حكومة توغو، نظراً لأن بعض الأعضاء المقترحين كانت لهم روابط بمنظمة العفو الدولية.

وإثر هذه الاعتراضات، أحاط رئيس اللجنة حكومة توغو علماً بأنه كان قد أوفد هو ذاته في بعثات لحساب منظمة العفو الدولية، وتساءل عما إذا كان ذلك يقتضي منه أن يتخلى بالتالي عن مهامه. وأجابت الحكومة أنها ستترك له اتخاذ ذلك القرار وفقاً لما يمليه عليه ضميره.

إن حكومة توغو لا تنوي التدخل في أنشطة اللجنة، وأملها الوحيد هو أن يجري تحقيق مستقل ونزيه لإظهار الحقيقة في أعقاب الاتهامات الشائنة التي وجهت إلى توغو.

ولا يسع حكومة توغو إلا أن تأسف لأن بعض أعضاء اللجنة قد اختيروا من بين أفرقة منظمة العفو الدولية، الأمر الذي يثير الشبهات حول عملها.

٨- الشروط المسبقة

ثمة شرطان مسبقان وضعتهما اللجنة وعملاً على تأخير قدومها إلى لوميه، وهما:

(أ) طلب التخلي عن الدعاوى القضائية المرفوعة ضد بيير سانيه والمتواطئين معه. وهذا طلب غير طبيعي إطلاقاً في دولة يسودها القانون.

إلا أن رئيس الدولة قد تعهد بأن تتخلى حكومة توغو عن شكاويها حال وصول اللجنة إلى موقع التحقيق.

(ب) كما طلب تقديم ضمان يكفل سلامة الشهود. واستجابت الحكومة لهذا الطلب، علماً بأن حكومة توغو، الطالبة لإنشاء لجنة التحقيق، لم ترغب، في أي حال، في وقف أعمال اللجنة أو تقييد تحقيقاتها.

وصرحت اللجنة، في بيان مؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بما يلي:

"إن حكومة توغو، بناء على طلب اللجنة ووفاء بما تعهدت به سابقا من التزامات في التعاون التام مع اللجنة في تحقيقاتها، تعلن ما يلي:

قررت حكومة توغو، فيما يتعلق بقضية المدعو بيير سانيه، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، أن تتخلى عن جميع الدعاوى المرفوعة ضد الشخص المذكور وضد جميع الأشخاص الآخرين فيما يتعلق بالادعاءات موضع التحقيق، منذ أن تبدأ اللجنة أعمالها في الموقع، أي في لومي.

وفيما يتعلق بحماية الشهود وحماية مصادر اللجنة، أكدت حكومة توغو أنه لن يتم التعرض لأحد أو محاكمته لإدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق أو لتعاونه معها".

٩- أعمال لجنة التحقيق

عقدت اللجنة جلسة عملها الأولى بجنييف في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠. واعتمدت في هذه الجلسة التدابير المتصلة بأساليب عملها. وعقدت جلسة عمل ثانية بجنييف في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

واجتمعت مرتين في توغو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأتيحت لها كل التسهيلات لإجراء تحقيقاتها والاجتماع بمن تراه مناسبا من أجل تزويدها بأكبر قدر ممكن من المعلومات. وسافرت اللجنة أيضا إلى بنن وغانا، على الرغم من عدم اندراجهما في نطاق ولايتها.

وكذلك، فإن حكومة توغو، التي طلبت إنشاء لجنة تحقيق، قد فعلت كل ما في وسعها لمساعدتها على النهوض بالمهمة الموكلة إليها، مع احتفاظها بكامل استقلالها.

ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن اللجنة لم توجه إلى الحكومة أي طلب للتحقيق في هوية أي شخص ادعى أن الحكومة قد أعدته بلا محاكمة أثناء فترة انتخاب رئيس الجمهورية، حيث إنه، في حال طلبها ذلك لكانت الحكومة قد زودت اللجنة بالمعلومات المطلوبة.

١٠- إخلال اللجنة بمبدأ الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية

تلقى وزير العدل في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ رسالة من رئيس اللجنة تضمنت قائمة بأسماء الأشخاص الذين أفيد أنهم مختفون أو أنهم قد أعدموا بلا محاكمة.

ورد وزير العدل، برسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بما يلي:

"السيد الرئيس، رداً على رسالتكم المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أود أن أوجه نظركم إلى أن اختصاص لجننتكم، التي شكلت بناءً على طلب من حكومة توغو، يتعلق بالتحقق من النقطة التالية:

‘في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية وإثر إعلان النتائج، أعدم بلا محاكمة مئات الأشخاص، من بينهم عسكريون. وعثر على جثث على شواطئ توغو وبنن، كما شوهدت جثث في عرض البحر قبالة ساحل بنن خلال فترة لا تقل عن أربعة أيام‘.

وعليه، فإن الولاية المسندة إليكم محدودة من حيث الزمان والموضوع والمكان.

وأنوه، مع ذلك، بأن طلبكم لا يندرج في نطاق اختصاصكم. ويتعذر علي بالتالي أن أستجيب له. إلا أن ذلك لا يعني أن توغو ترفض تزويد هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان بكل ما تطلبه من معلومات بشأن ما تشيرون إليه من ادعاءات ملفقة عن حالات إعدام واختفاء.

إلا أنه لا بد لي أن أذكركم بهدف مهمتكم. لقد وجهت منظمة العفو الدولية اتهامات جائرة إلى توغو بأنها قد أعدمت المئات بلا محاكمة أثناء فترة انتخاب رئيس الجمهورية، ونحن ما زلنا بانتظار قائمة بأسماء هؤلاء المئات من الأشخاص الذين أعدموا حسب زعم منظمة العفو الدولية، ويدهشني أنكم لم توافقونا بأي مستند في هذا الشأن، مع تجاوزكم نطاق الولاية المسندة إليكم.

وتفضلوا بقبول ...".

غير أن وزير العدل قد أوعز في اليوم ذاته إلى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتحقيق في هذه الادعاءات الباطلة الخارجة عن إطار نشاط اللجنة.

١١ - عدم المساواة في معاملة اللجنة في صالح اتحاد قوى التغيير

بعث الرئيس أميغا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ برسالة إلى لجنة التحقيق الدولية أبلغها فيها بمضمون مستندات شتى تتصل بقضية منظمة العفو الدولية.

ويبدو أن رئيس لجنة التحقيق قد أحال تلك الوثائق إلى اتحاد قوى التغيير.

إن هذا الإجراء يدل على حدوث تطور في إجراءات اللجنة المذكورة بما يتمشى مع مبدأ الاطلاع على وجهات نظر جميع الأطراف المعنية.

غير أن الحكومة تلاحظ أن هذا الإجراء هو وحيد الاتجاه.

ففي الواقع أنه لم ترسل إلى الحكومة المستندات التي أفيد أن منظمة العفو الدولية قد استندت إليها في اتهامات باطلة عن وقوع مئات القتلى. وتتضمن تلك المستندات، حسبما أفيد، معلومات عن هويات الضحايا، وشكاوى مقدمة من أسرهم، وما إلى ذلك.

ولا يسع الحكومة إلا أن تخلص إلى أن منظمة العفو الدولية لم تواف الحكومة بأي مستند موثوق يجرم حكومة توغو.

وترى الحكومة أن تقرير منظمة العفو الدولية يعد تشهيراً فاضحاً بحقها، وترى أن من حقها معرفة العناصر التي تدعي منظمة العفو الدولية أنها استندت إليها في ادعائها الباطل بوقوع مئات القتلى.

وعليه، طلبت الحكومة إلى اللجنة أن تحيل إليها أية وثيقة من هذا النوع، إن وجدت، كانت اللجنة قد استلمتها من أي طرف من الأطراف، كيما تضمن الحكومة مراعاة مبدأ الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية. إلا أن اللجنة لم تفعل ذلك.

ويلاحظ أن اللجنة قد حرصت على عدم الإشارة في تقريرها إلى ما أحالته إليها حكومة توغو من مستندات تثبت وجود علاقة مشبوهة بين بيير سانيه ومنظمة العفو الدولية، في حين أن اللجنة، سعياً منها إلى تبرئة القائمين على منظمة العفو الدولية، تتهم سلطات توغو بمحاولة رشوة أشخاص مجهولي الهوية. إن هذا مثال أكيد على تحيز اللجنة.

وبذلك فقد أحل بقاعدة النزاهة والاحترام المتساوي لحقوق الأطراف كافة، وهذه القاعدة هي ركن أساسي من أركان عمل اللجنة.

١٢ - عرض تقرير اللجنة

أحالت اللجنة تقريرها السري إلى حكومة توغو في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، دون أن تراعي في أي وقت مبدأ الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية على النحو الواجب. ولم تقم اللجنة في أي وقت بإحالة قوائم بأسماء مئات الأشخاص المفقودين أو بإحالة شكاوى ذويهم.

١٣- النتائج التي خلصت إليها حكومة توغو بشأن تقرير اللجنة

(أ) تلاحظ الحكومة مع الارتياح أن اللجنة لم تقدم في أي وقت أدلة على ما أطلقتها منظمة العفو الدولية من ادعاءات باطلة بشأن وقوع مئات الضحايا. وكذلك لم تقدم اللجنة في أي وقت إلى الحكومة معلومات عن هويات الضحايا أو شكاوى ذويهم، وفقا لمبدأ اطلاع جميع الأطراف المعنية على معلومات القضية، حيث إن هؤلاء الضحايا غير موجودين أصلا. ولكي تفصل اللجنة في قضية منظمة العفو الدولية، تعلن أنه لا يمكنها تأكيد أو نفي الادعاءات التي كانت موضع مهمتها. هذا الاستنتاج وحده يثبت أن منظمة العفو الدولية لم تقدم أي دليل يؤيد ادعاءاتها. كما يثبت أن اللجنة لم تنهض بالولاية المسندة إليها.

(ب) يتبين من ذلك أن منظمة العفو الدولية قد شهرت بحكومة توغو تشهيرا فاضحا وشائنا ولا دليل عليه.

(ج) وتؤكد حكومة توغو أن اللجنة، سعيا منها إلى إخفاء الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها منظمة العفو الدولية، قد حاولت، بمبادرة من رئيسها، الذي له الروابط بمنظمة العفو الدولية، إخفاء الحقائق بتجاوزها حدود الولاية المسندة إليها وبإطلاقها ادعاءات باطلة ومغرضة لا أساس لها من الصحة، مما يجرد تقريرها من أي مصداقية أو موثوقية.

ويمكن سوق مثالين على ذلك: فقد أفيد عن حدوث عمليات اختطاف تعسفية بإيعاز من ضابط برتبة نقيب، ولكن ما هي طبيعة هذه العمليات، ومتى استجوبت اللجنة الشخص المتهم بالقيام بها؟ وأفيد عن ارتكاب جرائم اغتصاب بإيعاز من رئيس الوزراء، ولكن ما هي طبيعة هذه الحوادث، ومتى تم استجواب رئيس الوزراء لإتاحة المجال له لدحض هذه الادعاءات الزائفة؟ وما هي علاقة هذه الادعاءات الفاضحة والتشهيرية بولاية اللجنة؟

في الواقع أن هذه الاتهامات الكاذبة، التي لم يراع فيها مبدأ إتاحة المجال لجميع الأطراف للإدلاء بإفاداتهم بينما طبق هذا المبدأ تماما على منظمة العفو الدولية واتحاد قوى التغيير، تدل على ما تم من تواطؤ بين الرئيس أباكار ومنظمة العفو الدولية واتحاد قوى التغيير، وهي تجرد تقريره المتحيز والأحادي الجانب من أية مصداقية، وهو تقرير تعتبره حكومة توغو، بالتالي، مرفوضا.

(د) إن حكومة توغو، الملتزمة باحترام حقوق الإنسان وحياته، لن تحيد عن خطها الثابت. فهي ستعمل على تعزيز سيادة القانون والحريات دون التأثير بأشخاص من قبيل غيلكريست أولمبيو والمتواطئين معه، ممن يتظاهرون باحترام حقوق الإنسان، لكنهم قاموا مرارا بشن اعتداءات عنيفة على سكان توغو، مما أسفر حقا عن وقوع عدة مئات من الضحايا.

المرفق الثاني

MIDCO INTERNATIONAL (1988)

PREMIER HOUSE, SUITE 522, 10 GREYCOAT PLACE, LONDON SW1P 1SB
TEL : 0171 233 0202 FAX : 0171 222 0631 TELEX : 918475 MIDCO G

Londres, le 29 Avril 1999

Monsieur PIERRE SANE
Amnesty International
1 Eastern Street
London WC1X 8DJ
United Kingdom

Cher Pierre,

Pour faire suite à notre dernier entretien, du reste fort constructif en termes de stratégie, je te prie de trouver ci-jointe, sous plis fermé, conformément à nos communs engagements, la somme de US dollars 300.000.

Avec la prochaine publication dans quelques jours, je suis convaincu de ton engagement à nos côtés pour combattre la vieille dictature de l'Afrique.

Je veux également te rassurer de ma disponibilité à t'apporter l'aide nécessaire dans le cadre de ton combat pour la libération de la Casamance.

Je te ferai parvenir par mon collaborateur Charles QUIST, la somme de US dollars deux cents mille, lors de ton prochain séjour à ACCRA.

Comme convenu, retournes-moi la présente copie, par mesure de confidentialité, portant le code prévu pour confirmation.

Fraternelles amitiés.



G. S. Olympio



MIDCO INTERNATIONAL (1988)

PREMIER HOUSE, SUITE 522, 10 GREYCOAT PLACE, LONDON SW1P 1SB
TEL : 0171 233 0202 FAX : 0171 222 0631 TELEX : 918475 MIDCO G

Londres, le 17 Mai 1999

Monsieur PIERRE SANE
ACCRA

Cher Ami,

Reçois ici mes félicitations pour les dommages créés au gouvernement togolais avec la publication de votre dernier rapport sur les droits de l'homme au Togo.

Tu trouveras comme prévu dans le plis fermé ci-joint la somme de US \$ 200.000.

Par précaution, vérifies le nom du porteur de la présente qui se nomme CHARLES QUIST.

Ne pas oublier le code comme précédemment.

Sincères Amitiés.



G. S. Olympio

POK 01

المرفق الثالث

Strokes & Slants Handwriting Services

Forensic Document Examination

January 12th 2001

For the Attention of
Fred Alston

It is of my opinion that the documents in question are all signed by the same person, my findings are as follows:

Letters dated 17 May 1999 and April 29 1999 are signed by the same person.

I based my findings on the examination of Xeroxed copies.

Beverley East, QDE
Handwriting Examiner